عقب الاجتماع الذي جمع عدداً من النواب بالعبدالله والصالح

الغانم: لقاءات السلطتين هدفها التنسيق حول الأولويات في المرحلة المقبلة

■ عدد من النواب طلبوا لقاء الوزراء لمناقشتهم وبحث عدد من القضايا المهمة معهم

■ تكليف بعض النواب بمتابعة بعض الملفات والقضايا المرتبطة بأعمال السلطتين

مرزوق الغانم

اكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان لقاء عدد من اعضاء مجلس الامة بكل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزير المالية انس الصالح هو استكمال للقاءات التي عقدها ممثلو السلطتين منذ بداية الفصل التشريعي الحالي للتنسيق حول اولويات واعمال المجلس خلال الفترة المقبلة

وقال الغانم في تصريح صحافي يوم امس «ان اجتماع امس النيابي الحكومي استمرار للقاءات السلطتين للتنسيق حول الاولويات والقوانين التي ستناقش في الجلسات المقبلة» لافتا الى ان عدد من النواب طلبوا لقاء الوزراء لمناقشتهم وبحث عدد من القضايا وقد تم ذلك خلال هذا الاجتماع الذي عقد اليوم بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير المالية استكمالا للقاءات السابقة بين اعضاء السلطتين.

واوضح الغانم ان تم تكليف بعض النواب بمتابعة بعض الملفات والقضايا المرتبطة باعمال السلطتين للتنسيق حولها في دور الانعقاد الحالي مبينا ان العمل منذ بداية الفصل التشريعي وحتى اليوم يسير بوتيرة مستمرة.

ناقشا علاقات التعاون وتعزيز دور مجاميع لجان الصداقة البرلمانية

الغانم استقبل رئيس لجنة الصداقة الكويتية - المنغولية

الغانم مستقبلاً لجنة الصداقة الكويتية - المنغولية

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم أمس رئيس مجموعة لجنة الصداقة البرلمانية المنغولية – الكويتية النائب سودنوم زوندي ايروين والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته البلاد. وجرى خلال اللقاء مناقشة علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين اضافة الى آليات تعزيز دور مجاميع لجان الصداقة البرلمانية لتقوية وتطوير العلاقات بينهما في شتى المجالات. حضر اللقاء رئيس مجموعة لجنة الصداقة البرلمانية الاولى ورئيس بعثة الشرف المرافق العضو سعود نشمي الحريجي ونائب رئيس مجموعة لجنة الصداقة البرلمانية الاولى العضو محمد طنا العنزي وعضو مجلس الامة النائب خلف دميثير وسفير جمهورية منغوليا لدى دولة الكويت ايخات سودنوم.

بعد إدخال التعديلات الحكومية..

عادل الخرافي: قانون البيئة تضمن أحكاما صعبة ونتوقع إقراره في الجلسة المقبلة

■ سنعرض نقاط الخلاف مع الحكومة بخصوص قانون النقل على النواب والقرار بالنهاية للمجلس

جانب من اجتماع لجنة المرافق العامة

حاوره مصطفى كامل

توقع رئيس لجنة المرافق العامة البرلمانية النائب عادل الخرافي ان يقر مجلس الامة قانون البيئة في مداولته الثانية وقانون النقل البري في مداولته الاولى في الجلسة المقبلة وبعد ان انتهت اللجنة من تقريرها بشأنهما مشيدا في الوقت ذاته بدور رئيسي مجلس الامة مرزوق الغانم وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في التنسيق لانجاز هذه القوانين وغيرها من القوانين التي سنرى النور قريبا.

وقال الخرافي في تصريح صحافي يوم امس « اكتمل نصاب لجنة المرافق البرلمانية والتي عهدنا دائما تواجد اعضائها بالتحظات الحرجة وتم اقرار تقرير قانون البيئة تمهيدا لإقراره بالمداولة الثانية وتم الاخذ بكافة التعديلات الحكومية بما فيها وجود الشرطة البيئية التي تشكر وزارة الداخلية على تعاونها معنا بشأنها ». وتمنى الخرافي ان يجعل هذا القانون البيئة الكويتية بيئة نظيفه خاصة وانه تضمن احكاما صعبة جدا ولا تقبل الاستهتار او التساهل بها متوجها بالشكر لاعضاء اللجنة على انجاز هذا التقرير وكذلك انجاز تقرير قانون النقل البري.واوضح الخرافي ان اللجنة فيما يتعلق بقانون النقل اجتمعت يوم الاحد الماضي بوزير الاشغال وتم الاخذ بجميع مقترحاته واستعرضت اللجنة ما لديها من مواد امامه وتم اخذ موافقة الحكومة عليها بعتبار الوزير ممثلا عنها والذي نشكره تعاونه في تقريب وجهات النظر.

وبين الخرافي ان هناك نقاطا لاتزال محل خلاف مع الجانب الحكومي بخصوص قانون النقل في مادتين او ثلاث مواد سيتم عرضها على النواب بالجلسة المقبلة وسيترك القرار بالنهاية للمجلس.

وشدد الخرافي على ان قانون النقل اذا كتب له الاقرار في الجلسة المقبلة فإنه بالتاكيد سيكون اعضاء السلطتين قد وضعا عربة حل الازمة المرورية على الطريق الصحيح لافتا الى ان دور المجلس في معالجة هذه القضية «الازمة المرورية» سيعد منتهي بمجرد اقرار هذا القانون ويبقى دور الحكومة في المعالجة.

ومن جهة اخرى كشف الخرافي عن ان اللجنة اخذت بتعديلات رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد بشأن ميزانية الهيئة العامة للبيئة وبأغلب مقترحات النائب د.يوسف الزلزلة حول هذا القانون مشيدا بالوقت ذاته بدور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وكذلك وزير الموصلات ووزير البلدية عيسى الكندري على جهودهما في اقرار قانون النقل

من خلال إقرار العديد من القوانين ومناقشة استجوابات منذ بدء عمل المجلس

العبدالله: تعاون واضح بين المجلس والحكومة بالشقين التشريعي والرقابي

■ الأرقام تؤكد تعاون المجلس والحكومة من الناحية التشريعية إذ تم إقرار 20 قانونا مهماً

■ ناقشنا سبعة استجوابات من أصل 11 تم تقديمها منذ بداية الفصل التشريعي

■ نأمل أن تستمر علاقة التعاون بين الحكومة والمجلس لتحقيق الإنجاز الذي يصبو إليه الجميع

الشيخ محمد العبدالله

■ ليس بالضرورة أن تكون السلطتان على توافق والأساس احترام الحدود الدستورية

اكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله وجود علاقة تعاون «واضحة» بين مجلس الامة الحالي والحكومة في الشقين التشريعي والرقابي من خلال اقرار العديد من القوانين ومناقشة استجوابات منذ بدء عمل المجلس.

وقال الشيخ محمد العبدالله في برنامج «رؤى وطنية» الذي بثته القناة الاولى للتلفزيون دولة الكويت الليلة قبل الماضية أن الارقام تؤكد تعاون المجلس والحكومة من الناحية التشريعية اذ تم اقرار 20 قانونا منها قوانين دعم المنتج الوطني وزيادة القرض الاسكاني ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وقانون هيئة الاتصالات وغيرها وذلك بخلاف قوانين الاتفاقيات بين الكويت ودول اخرى.

واضاف ان تعاون الجانبين في الشق الرقابي تمثل في مناقشة سبعة استجوابات من اصل 11 استجواب تم تقديمها منذ بداية الفصل التشريعي اضافة الى تقديم مابين 350 الى 400 سؤال برلماني وتشكيل خمس لجان تحقيق برلمانية.

واعرب عن امله ان تستمر علاقة التعاون بين الحكومة والمجلس لتحقيق الانجاز الذي يصبو اليه الجميع.

وردا على سؤال حول طبيعة علاقة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قال الشيخ محمد العبدالله انه « ليس بالضرورة ان تكون السلطتين التشريعية والتنفيذية على توافق ولكن يجب ان تكون السلطتين ملتزمتين في الشروط الدستورية التي وضعها الدستور والاراء الدستورية التي نعمل من خلالها وكذلك احكام المحكمة الدستورية او قرارات تفسيرها التي لها قوة الدستور».

واضاف «ان التوافق ان وجد فهو امر ايجابي يضاف الى طبيعة العلاقة العملية بين السلطتين لكن الاساس في العمل ان تقوم كل السلطات باحترام الحدود الدستورية التي وضعها الدستور وعدم التعدي على السلطات الاخرى».

واشار الى المادة 50 من الدستور والمذكرة التفسيرية الخاصة بها حرصت بشكل واضح وصريح على عدم تنازل سلطة عن مهامها وصلاحياتها لسلطة اخرى وكذلك عدم السماح لأي سلطة بالتعدي على سلطات الغير.

يذكر ان المادة 50 من الدستور تنص على التالي «يقوم نظام الحكم على اساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور ولا يجوز لاي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور».

وقال «فمن هذا الباب نستطيع القول باننا عشنا فترات طويلة من قيام احدى السلطات بممارسة دور قد لا يكون الدور الدستوري الصريح والواضح المحصور لها وكذلك عشنا بعض الفترات بقيام سلطة بالتنازل عن بعض صلاحياتها وسلطاتها لجهة اخرى ولكن اعتقد باننا الان في سنة 2014 قد اعتدل الميزان واصبحت كل السلطات تمارس دورها وفق ما هو منصوص عليه في الدستور».

وحول الاستجوابات التي وجهت الى سمو رئيس مجلس الوزراء اكد الشيخ محمد العبدالله حق اي نائب في مجلس الامة بتقديم استجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء مشددا على ضرورة ان يكون هذا الحق ضمن اطار الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الامة ووفقا للقرار التفسيري رقم «10 لسنة 2011» للمحكمة الدستورية.

واوضح «ان المحكمة الدستورية في طيات القرار التفسيري رقم «10 لسنة 2011» انتهت الى امر قد تراه بديهيا ولكنها اصلته في الحكم وهو ان الوزراء مسؤولون عن اختصاصاتهم بشكل فردي ولذلك وزير الاسكان لوحده مسؤول عن قضية الاسكان اذا كانت قضية الاسكان مرتبطة بقضية الكهرباء فوزير الكهرباء مسؤول عن الشق هذا وكذلك وزير الصحة مسؤول عن الشؤون الصحية».

وتابع «القرار التفسيري للمحكمة الدستورية نص على انه لا يجب توجيه هذه الاستجوابات لرئيس الوزراء لان هذا سينتج عنه سيل من الاستجوابات لرئيس الوزراء الذي سيقوم بالرد عن كل وزرائه فافرغنا مادة الاستجوابات الموجهه للوزراء من محتواها اذا قبل رئيس الوزراء مناقشة استجوابات غير داخلة في اختصاصاته».

يذكر ان القرار التفسيري للمحكمة الدستورية رقم «10 لسنة 2011» نص على التالي «قررت المحكمة في شان تفسير نصوص المواد «100» و«123» و«127» من الدستور في ضوء ما يرتبط بها من نصوص دستورية اخرى ان كل استجواب يراد توجيهه الى رئيس مجلس الوزراء ينحصر نطاقه في حدود اختصاصه في السياسة العامة للحكومة دون ان يتعدى ذلك الى استجوابه عن اية اعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها او اي عمل لوزير في وزارته».

ونص القرار ايضا على «ان المسؤولية السياسية لدى مجلس الامة انما تقع على الوزراء فرادى» كما نص «ان استعمال عضو مجلس الامة لحقه في استجواب رئيس مجلس الوزراء فيما يدخل في اختصاصه منوط بان تكون السياسة العامة للحكومة المراد استجوابه فيها قائمة ومستمرة».

وذكر «انه من غير المعقول والمقبول ان يقوم سمو رئيس الوزراء بالاجابة على استجواب لا يتوفر فيه الشروط الدستورية لانه بالفعل كان سيفتح علينا سيلا من الاستجوابات كما ورد في القرار التفسيري للمحكمة الدستورية لذلك فان واجبنا جميعا التعاطي وفق القرارات الدستورية ومواد الدستور وهذا ما قمنا به آملين ان نتمكن من الاستمرار في هذا النهج الذي سيصحح الاعوجاج الذي للاسف مورس في الاونة الاخيرة».

وردا على سؤال حول ما هي الرسالة وراء احالة بعض المشاريع الى النيابة العامة قال الشيخ محمد العبدالله ان من واجب الحكومة الشرعي والوطني والدستوري والقانوني والاخلاقي اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمحاسبة من يثبت عليه أي تعدي او جريمة واحالتها الى النيابة العامة كي يأخذ القانون مجراه.

واضاف ان الحكومة «لا تخشى أي شيء وستتصدى لأي قضية تجد بها شبهة تعدي على المال العام» مشيرا الى قرار مجلس الوزراء الذي اتخذه قبل اسبوعين باحالة ملف استاد جابر والاخفاقات التي تمت في المشروع الى النيابة العامة.

وتابع «قد تكون تأخرنا بعض الشيء في الاحالة ولكن السبب يعود الى تشكيل لجنة تحقيق برئاسة احد المستشارين في القضاء الكويتي والتي قدمت تقريرها الفني في هذا الشأن والذي احلناه بدورنا الى النيابة العامة» مضيفا «ونحن لا نتباهى او نتفاخر بإحالة مواضيع الى النيابة العامة ولكن المجتمع في بعض الاحيان يحتاج ان يطمئن الى ان الحكومة تمارس الدور المناط بها».

وردا على سؤال حول التوجيهات السامية برعاية الشباب قال الشيخ محمد العبدالله ان سمو امير البلاد امر بانشاء وزارة دولة لشؤون الشباب لرعايتهم ودعمهم في كافة المجالات.

واضاف «ان 50 في المئة من الشباب في الكويت اعمارهم تقل عن 18 سنة وهو رقم مهول» مبينا ان وزارة الدولة لشؤون الشباب منذ انشائها عملت على تقديم عددا من المشاريع التي تلبي حاجات ورغبات الشباب وتنمي مواهبهم.

وتطرق الشيخ محمد العبدالله الى مشاريع وزارة الصحة حيث بين ان الوزارة افتتحت خلال الستة اشهر الماضية اربعة مراكز صحية حكومية جديدة اضافة الى اعتزامها افتتاح خمسة مستوصفات اخرى خلال الستة اشهر المقبلة.

وذكر «ان المستشفى الاميري سيضاف له 440 سريرا وعلى من ينهم الحكومة بعدم الانجاز ان يذهب ليشاهد الاعمال التي انجزت علما ان مدة العقد تصل لمدة اربعة سنوات» مضيفا ان مستشفى السرطان الجديد سيتسع لـ 600 سرير علاوة على زيادة اسرة مستشفى الصباح الجديد.

واضاف ان العمل يتم حاليا لتنفيذ مشروع مستشفى جابر «الذي كان يعتقد البعض انه مجرد حلم ومراحل التنفيذ التي وصل اليها المشروع» مؤكدا «ان مستشفى جابر يعتبر اكبر مستشفى في الشرق الاوسط وسيتم استقبال المراجعين في احد مباني المستشفى وهو عيادة الاسنان قبل نهاية العام الحالي».

واستعرض الشيخ محمد المشاريع التي تقوم وزارة الاشغال العامة بتنفيذها واهمها مشروع جسر الشيخ جابر الاحمد ومشروع طريق الجهراء ومشروع شارع جمال عبد الناصر التي صممتها مؤسسات هندسية عالمية مبينا ان شبكات الطرق من اكثر الشبكات تعقيدا وسيتم استخدام التقنية الحديثة للتخفيف من الازدحام المروري. وردا على سؤال حول متى تتم محاربة البيروقراطية الحكومية اكد الشيخ محمد العبدالله «ان طول الدورة المستندية هي السبب الرئيسي للبيروقراطية وهي المعرقل الاساسي لانجاز المشاريع التنموية».

وأوضح «انه لتوقيع اي مشروع فانه يجب ان يتم اخذ موافقات ثلاثة جهات هي لجنة المناقصات المركزية وادارة الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة وهذا الامر يحتاج الى مدة زمنية لاعتماد هذه الموافقات قد تأخذ من سنتين الى ثلاثة سنوات».

وداعيا الى عدم التركيز على السلبيات وترك الايجابيات «مما يجعلنا سلبيين وينعكس ذلك على الانجازات التي نحققها مما يعد اجحافا وظلما للكفاءات الكويتية التي تعمل على مدار الساعة لايصال الخدمات الى مستحقيها». وردا على سؤال حول اخر مستجدات الربط الالكتروني بين اجهزة الدولة قال الشيخ محمد العبدالله «انه كلف من قبل مجلس الوزراء بتطبيق قانون الحكومة الالكترونية الذي اقر مؤخرا».

وحول وعد الحكومة بانجاز 12 الف وحدة سكنية في سنة واحدة اكد الشيخ محمد العبدالله «ان الحكومة ستعمل جاهدة لتحقيق هذا الهدف خلال العام المالي المقبل» مبينا ان اعضاء اللجنة الاسكانية البرلمانية يعملون بجهد بالتعاون مع وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل من اجل تحقيق هذا الهدف «ولم يتبق من العام المالي الا 11 شهر لذلك سننتظر ونرى». وردا على سؤال حول خطط الحكومة في ترشيد الانفاق وتعزيز الميزانية العامة ما يعود بالنفع على مستوى معيشة المواطن قال الشيخ محمد العبدالله ان اكثر من 70 في المئة من ميزانية الدولة تذهب الى الباب الاول الخاص بالرواتب والاجور اضافة الى دعم السلع «فتصل من 85 الى 90 في المئة».

واكد وجود دراسة مطروحة على الحكومة لترشيد دعم منتج الديزل مبينا «ان دعم الديزل يكلف الدولة 600 مليون دينار سنويا ونحن متجهين الى خفض دعم الديزل والدعم الممنوح للفئات غير محتاجة».

واضاف «يجب ان يعلم الجميع انه اذا تم الغاء الدعم الحكومي للديزل فانه سيتم توفير 600 مليون دينار من ميزانية الدولة كل عام علما بان الديزل ليست مادة ضرورية للمواطن العادي». وذكر ان الحكومة متجهة الى اعادة النظر في دعم البنزين مشيرا الى وجود فكرة تتعلق «بتوفير كرت بنزين للمواطن ورفع الدعم الحكومي عن البنزين من اجل توفير 600 مليون دينار وتخفيض استهلاك الوقود».

وحول وجود دراسة تتعلق بترشيد عملية توزيع المواد التموينية لضمان وصولها الى من يستحق قال الشيخ محمد العبدالله ان «الكويت تقوم بدور رعوي غير مسبوق» مشددا على ضرورة ان يعي الجميع ان هذه الدراسة ليس الهدف منها التاثير على اصحاب الدخل المتوسط بل انها تستهدف اصحاب الدخول المرتفعة».

وتابع «باستطاعتنا ان نقلن عملية استفادة اصحاب الدخل العالي من المواطنين من المواد التموينية من خلال استقطاع الحصة التموينية المخصصة لهم واعطائها الى المواطنين اصحاب الدخول المحدودة».